الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٤٢
المعقودة يوم الجمعة
١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والاربعين

الرئيس : السيد بيرك (ايرلندا)

المحتويات

البند ٨٦ من جدول الاعمال التدريب والبحث : معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث

البند ١٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ٧٧ من جدول الاعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ج) العقد العالمي للتنمية الثقافية

البند ٨٣ من جدول الاعمال : الانشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

البند ٨٤ من جدول الاعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث (تابع)

المحتويات/..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.42
23 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57398 ٠١٣٣د(٩٢)

المحتويات (تابع)

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع)

البند ٨٥ من جدول الاعمال : تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا (تابع)

البند ٩١ من جدول الأعمال : تقديم المساعدة الطارئة لتخفيف الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في ليبريا (تابع)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٨٦ من جدول الاعمال التدريب والبحث : معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (A/46/482 و 619 و 624)

١ - السيد أحمد (وكيل الامين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية) : قال إن تقرير الامين العام عن التدريب والبحث (A/46/619) يوفر أحدث المعلومات بشأن الحالة المالية الحالية لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) وبيع مباني مقر المعهد . ووفقا للتقرير ، فإن مستوى المساهمات الحكومية في الصندوق العام في عام ١٩٩١ ظل يتراجع ولم يكن من الممكن تشغيل المعهد إلا بفضل سلفة أخرى باهظة في زيادتها من الامم المتحدة . وفي نهاية عام ١٩٩١ ، سيبلغ مجموع ديون المعهد ما يقارب ١٠ ملايين دولار . وعلاوة على ذلك ، فإن ما انتهى اليه مؤتمر الامم المتحدة لإعلان التبرعات للانشطة الإنمائية لم يكن مدعاة للتفاؤل المتجدد ، إذ أن التعهدات المعلنة للصندوق العام لعام ١٩٩٢ تبلغ ٠٠٠ ٢٣٧ دولار فقط .

٢ - ونتيجة لسوق العقارات الذي يشهد ركودا في مدينة نيويورك ، فقد تعذر على الامانة العامة ايجاد مشتر مناسب لمبنى المعهد بشروط تتفق مع ما حددته الجمعية العامة من اشتراطات . وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٣٠١/٤٣ الى الامين العام بيع المبنى ليقوم المعهد بسداد المبالغ المستحقة حاليا للامم المتحدة ويستعمل الرصيد المتبقى في إنشاء صندوق احتياطي للمعهد . ويظل من غير المفيد بالنسبة لمصالح المنظمة ، حتى إذا لم يتم الوفاء بهذه الشروط ، بيع المبنى نظرا للظروف السائدة في السوق .

٣ - وقد أكدت هذه التطورات أنه بالرغم من تدابير إعادة التشكيل ، فإن المعهد لم يتمكن من التغلب على أزمة الثقة التي أعاقت سير عمله ، وأنه في الواقع قد وصل الى طريق مسدود لا يمكن التغلب عليه إلا باتخاذ خطوات ابتكارية جريئة وفورية .

٤ - وعلى ضوء حالة المعهد التي لا تطاق فقد أعرب الامين العام عن رأيه بأن التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة التي قدمها الخبير الاستشاري المستقل الرفيع المستوى توفر إطارا عاما لافضل فرصة ، إن لم نقل لآخر فرصة ، لإرساء المعهد على قواعد سليمة ودائمة . أما الملاحظات المحددة التي قدمها الامين العام بشأن هذا الموضوع (A/46/619 ، الفقرات ٣٣-٣٧) فتبرز الطابع الملح لبدء وتنفيذ عملية انتقالية من شأنها أن تبدد سحب الحيرة التي زادت من مصاعب المعهد .

٥ - السيد دو كنفي (المدير التنفيذي لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث) : قال إنه بالرغم من عملية إعادة تشكيل المعهد في عام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، فإن المشكلة الهامة التي يواجهها المعهد ما زالت هي مسألة تمويل ميزانية صندوقه العام . ونظرا لنوعية برامج التدريب والبحث التي يضطلع بها المعهد بالنسبة للبلدان النامية ، فلم يكن من الصعب على اليونيتار تعبئة موارد خارجة عن الميزانية العادية لتمويل هذه البرامج . ونظرا الى أن هذه الموارد الخارجة عن الميزانية ، المعروفة باسم منح الاغراض الخاصة ، تمثل ما يزيد على ضعف موارد ميزانية الصندوق العام ، فإن الازمة المالية التي يعاني منها المعهد تتصل فقط بالصندوق العام .

٦ - ويعمل في المعهد حاليا ٣٠ موظفا متفرغا من الفئة الفنية ، تمول خدمات أربعة منهم من الصندوق العام ؛ أما الباقون ، وهم ٢٦ موظفا متفرغا في الفئة الفنية ، فإن خدمات ١١ منهم تمول من الموارد الخارجة عن الميزانية و ٧ زملاء أقدمين متفرغين يعينهم الامين العام و ٨ زملاء متفرغين آخرين يعينهم المدير التنفيذي لليونيتار . وبالاضافة الى ذلك ، يستعين المعهد بالخبراء الاستشاريين وبزملاء غير متفرغين وبمقيمين يقدمون للمعهد خدمات لا تتحملها ميزانية الصندوق العام ، وبالتالي ، فإن الموارد البشرية في المعهد كانت أكبر عددا في موظفي الفئة الفنية الاربعة المنصوص عليهم في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٤٢ . ونظرا الى المركز الخاص للمعهد في إطار الامم المتحدة والتسهيلات المتاحة له ، فما من مؤسسة أخرى في الامم المتحدة قادرة على الاضطلاع بنجاح بمهام المعهد على نفس النطاق وبميزانية الصندوق العام المحدودة .

٧ - وينظم المعهد مجموعة كبرى من الانشطة التدريبية للبلدان النامية فقط وللبعثات الدائمة . وإن هذه الانشطة ، التي يدوم بعض منها ستة أشهر ، تشمل حلقات دراسية توجيهية للاعضاء الجدد في البعثات الدائمة أو للممثلين الجدد في الجمعية العامة أو للاعضاء الجدد في مجلس الامن ؛ ودورات تدريبية في مجال الدبلوماسية المتعددة الاطراف توفر لرعايا البلدان النامية ؛ ودورات تدريبية في القانون الدولي يشترك في تقديمها المعهد والامم المتحدة ؛ دورات تدريبية في البيئة وادارة الموارد الطبيعية يشترك في تقديمها المعهد وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ؛ دورات تدريبية في مجال ادارة الديون تنظم بالتعاون مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ؛ والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ؛ ودورات تدريبية في ادارة برامج الإغاثة في حالات الكوارث تقدم للبلدان الافريقية ؛ ودورات تدريبية في التعاون الدولي تقدم للصحفيين من البلدان النامية . وبالاضافة الى ذلك ، فإن المعهد يساعد

(السيد دو كنفي)

حكومات البلدان النامية ، بناء على طلبها ، في إنشاء وتشغيل مؤسسات تدريبية للدبلوماسيين والاختصاصيين الآخرين في مجال التعاون الدولي . وفي عام ١٩٩١ ، نظم المعهد ٤٩ برنامجا تدريبيا مختلفا أفاد منه ٦١٨ ١ مندوبا ، وهذه البرامج التدريبية ، التي كانت مدتها ٤٣٨ يوما ، عقدت في نيويورك وجنيف وفي ١٨ مكانا آخر .

٨ - إن الهدف من البرامج التدريبية للمعهد يتمثل في الارتقاء المهني . ونظرا الى أن المشتركين هم عموما موظفون حكوميون في المستوى المتوسط والرفيع ، فإن مدة الدورات التدريبية ليست مماثلة لمدة الدورات الجامعية . إلا أنه خلال السنوات الاربع الماضية ، تعاون المعهد مع بعض الجامعات في أوروبا والولايات المتحدة بهدف توفير دورات في مجال الدبلوماسية المتعددة الاطراف . ونزولا على طلب اتحاد موظفي الامم المتحدة ، نظم المعهد برنامجا تدريبيا خاصا للموظفين الذين يستعدون لامتحانات الترقية من فئة الخدمات العامة الى الفئة الفنية . ومنذ سنتين ، طلب الامين العام من المعهد وضع برنامج تدريبي في مجالي صيانة السلم وصنع السلم ؛ وبفضل منحة للاغراض الخاصة مقدمة من إحدى مؤسسات الولايات المتحدة سيبدأ قريبا تنفيذ البرنامج .

٩ - وتمشيا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن إعادة تشكيل المعهد ، يتم تمويل أنشطة المعهد البحثية عن طريق منح الاغراض الخاصة وليس من ميزانية الصندوق العام . ويجري البحوث الزملاء المتفرغون الاقدمون في المعهد ، وخبراء تمول خدماتهم من موارد خارجة عن الميزانية ، وزملاء متفرغون . وتركز بحوث المعهد على سبل وطرق تعزيز فعالية الامم المتحدة وكذلك على بعض جوانب الشؤون المتصلة بالطاقة التي قام فيها المعهد بدور ريادي بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي . وتستخدم نتائج أنشطة البحث للتدريب على النحو المناسب . وقد اضطلع المعهد أيضا ببحث يتعلق بالتدريب بهدف تطوير أنشطته التدريبية .

١٠ - وتزود منشورات المعهد المجتمع الدولي بمواد مرجعية مفيدة بشأن جوانب عديدة من الدبلوماسية المتعددة الاطراف والتعاون الدولي ، مثل حقوق الإنسان والقانون الدولي وحل المنازعات والادارة الدولية . وكانت عدة منشورات للمعهد نتيجة مشاركة مع وكالات الامم المتحدة أو القطاع الخاص . ويتم تمويل أنشطة النشر التي يضطلع بها المعهد من مبيع منشوراته ضمن شبكة مكتبات الامم المتحدة وخارجها .

(السيد دو كنفي)

١١ - وخلال الـ ٣٦ عاما التي انقضت على إنشاء المعهد ، لم يزد عدد الحكومات المتبرعة للصندوق العام عن ٥٥ حكومة في أي سنة ، في حين أن المعهد وفر التدريب ، منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٩٩٠ ، لما يوازي ٣٠٠ ١٣ اختصاصي من ١٧٣ دولة أو اقليما ومن وكالات الامم المتحدة والمؤسسات الجامعية والمنظمات غير الحكومية . وبالاضافة الى ذلك ، شارك ما يوازي ٠٠٠ ٨ شخص في ندوات البحث التي نظمها المعهد ، وحضر ما يقارب ٠٠٠ ١٦ شخص مؤتمرات دولية واجتماعات مائدة مستديرة رعاها المعهد . ومن المفارقات أن الحكومات العديدة التي كانت مستعدة للإفادة من خدمات المعهد لم تكن مستعدة للمساهمة في تمويل عملياته . وفي أعقاب عملية إعادة تشكيل المعهد ، لم تزد ميزانية الصندوق العام لعام ١٩٩١ عن ١,٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة ، أي نصف ميزانية عام ١٩٨٣ . وفي الوقت نفسه ، زاد الى حد كبير عدد الاشخاص الذين يدربهم المعهد .

١٢ - إن نصف ديون المعهد المستحقة للامم المتحدة تتصل بشراء الارض التي أنشئ عليها مقر المعهد . فلو لم يتم شراء هذه الارض ، لكان قد أصبح من الصعب على المعهد البقاء في المبنى بعد سنتين من ذلك ، إذ أن تكلفة إيجار الارض والضرائب العقارية ذات الصلة كانت ستصبح باهظة . وبالتالي ، فلا ضرورة للاسف إزاء شراء الارض ، إذ أن الارض والمبنى القائم عليها يمثلان أصول قيمة تغطي ما يزيد على ديون المعهد المستحقة للامم المتحدة .

١٣ - وقال إن القسم الاخر من ديون المعهد يتمثل في حالات عجز متراكمة وإنفاق ناتج عن عملية إعادة تشكيل المعهد ، وتسوية المنازعات المتصلة بإدارة المعهد قبل أن يصبح هو مديره التنفيذي ، وسير عمل المعهد بحد ذاته . فما لا يقل عن ١٤٠ حكومة تشارك بصورة منتظمة في أنشطة المعهد ، بالرغم من أن ما يقارب ٣٠ حكومة فقط تدفع تكاليف تشغيل المعهد . وكون جميع الدول الاعضاء تقريبا تطلب خدمات المعهد وتحصل عليها يدل إلى أكبر حد على ثقتها بأن المعهد قادر على الاضطلاع ببرامجه بما فيه مصلحة الجميع .

١٤ - السيد بلانشار : متحدثا بصفته خبيرا استشاريا مستقلا ، قال إنه ، كما ذكر في تقريره (A/46/482 ، المرفق) سيصبح لليونيتار المعاد تشكيله دور خاص يقوم به فيما يتعلق بتوفير التدريب للمسؤولين والموظفين العاملين في إطار التعاون الدولي

(السيد بلانشار)

وموظفي الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والموظفين العاملين في إطار عمليات صيانة السلم . ويعقد المعهد برامج تدريبية في مجالات تعالجها ، على المستوى الدولي ، عدة وكالات متخصصة أو على الصعيد الوطني عدة إدارات وزارية . وعلى سبيل المثال ، ففي ميدان البيئة يتعاون المعهد ليس فقط مع برنامج الامم المتحدة للبيئة بل أيضا مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للارصاد الجوية . وعلاوة على ذلك فإن المعهد ، وبصورة خاصة مكتبه في جنيف ، قادر على أن يعد وينفذ برامج تدريبية ناجحة يفيد منها عدد كبير من الدول الاعضاء . وثمة جانب إيجابي آخر للانشطة التدريبية التي يضطلع بها المعهد وهو حياد المعهد . وهذه من الاسباب التي تبرر ليس الإبقاء على المعهد فحسب بل تبرر أيضا استمراره في توسيع نطاق أنشطته التدريبية والبحث المتصل بالتدريب .

١٥ - وقال إنه ينبغي أن يكون المعهد أكثر نشاطا في مجال تدريب موظفي الخدمة المدنية الدولية للتعامل مع المسؤوليات المتزايدة للامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . إن التجربة التي تجري في المركز الدولي للتدريب المهني والتقني المتقدم في تورينو ، بمبادرة من عدد كبير من المؤسسات الدولية ، ومنها اليونيتار ، قد تشكل نقطة انطلاق للعمل المتضافر من جانب المنظمات الدولية لتحسين مستويات موظفيها . وتسجل هذه التجربة أيضا بدء التشارك بين نيويورك وجنيف وتورينو التي قد تفيد منها عموما منظومة الامم المتحدة وخصوصا البلدان النامية .

١٦ - وينبغي أن ينفذ البرنامج الريادي للمعهد في مجال صون السلم في أسرع وقت ممكن . إن نتيجة المشروع يمكن أن تتيح للامين العام اتخاذ قرار بشأن اختيار وحدة في منظومة الامم المتحدة تكون مسؤولة عن تدريب الموظفين في مجال عمليات صون السلم .

١٧ - وقال إن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/46/624) يدعو إلى الارتياح إذ أن اللجنة الاستشارية قبلت فكرة إعادة النظر في اختصاصات وبرامج وميزانيات كل معاهد التدريب و/أو البحث التي لها نفس أهداف اليونيتار . إلا أنه يبدو أن عملية إعادة تشكيل المعهد ستتوقف على نتائج هذه الممارسة ، التي قد تتطلب مدة طويلة ، وفي غضون ذلك ، قد يقضى على المعهد بكامله .

(السيد بلانشار)

١٨ - إن اللجنة الاستشارية أشارت في الفقرة ٨ من تقريرها إلى أنه قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن مستقبل المعهد ، لا بد من تحديد مدى استعداد الوكالات والمؤسسات في الامم المتحدة ومنظومة الامم المتحدة وقدرتها على دعم المعهد سواء من حيث إعادة تنظيم هياكل برامجها أو استعدادها للمساهمة في تقديم دعم مالي للمعهد يمكن أن يتخذ صورة إعادة توزيع موارد البحث والتدريب . إلا أنه لم يقترح أن يكون المعهد هيئة تنسيق للانشطة التدريبية لمنظومة الامم المتحدة ، وعلى العكس ، ينبغي أن يضطلع المعهد بالتدريب المهني فيما بين القطاعات والوكالات . وإن الاصلاحات التي اقترحها من شأنها أن تساعد في تدعيم صلة العمل بين المعهد وشركائه ، وبصورة خاصة الوكالات المتخصصة ، والمتعاملين معه .

١٩ - فإذا أيدت الجمعية العامة استمرار وجود اليونيتار المعاد تشكيله ، فسوف يكون من الضروري أن تكفل حصول المعهد على الحد الادنى من الموارد الثابتة . وفي هذا الصدد ، فإن الاعتماد المقترح في ميزانية الصندوق العام للمعهد مليوني دولار يزيد بقليل على ضعف حجم السلفة التي سوف يكون من الضروري أن تقدمها الامم المتحدة إلى المعهد في عام ١٩٩١ . وهذا يمثل سببا جيدا لمضاعفة الجهود بغية تحسين الحالة المالية للمعهد نهائيا عن طريق وضع جدول زمني دقيق للإصلاحات التي من شأنها تمكين المعهد من الوفاء بأولايته .

٢٠ - السيد ماجور (هولندا) : متحدثا باسم الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه ، قال إن تلك الدول ترحب بالدفعة القوية التي تنطوي عليها توصيات تقرير الخبير الاستشاري المستقل . وعند النظر في عملية إعادة تشكيل المعهد ، ينبغي أن يكون الهدف زيادة فعاليته والابقاء على المهام التي تلبي احتياجات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، ولا سيما احتياجات البلدان النامية . وينبغي قصر أنشطة البحث التي يضطلع بها المعهد على الانشطة ذات الصلة بأنشطته التدريبية . وقال إنه ينبغي تنفيذ اقتراح الخبير الاستشاري بالنظر بدقة في ولايات وبرامج وميزانيات معاهد البحث ذات المهام المتقاربة (A/46/482 ، المرفق ، الفقرة ٨) ، كما ينبغي عدم استبعاد خيار دمج عدد منها . وفي غضون ذلك ، ينبغي تحسين التنسيق بين هذه المؤسسات .

٢١ - إن توصية الخبير الاستشاري بضرورة أن يركز المعهد بقدر أكبر على الانشطة التدريبية وأن يركز ، بصورة خاصة ، على التعاون الدولي ، وعمليات صون السلم ،

(السيد ماجور ، هولندا)

وتدريب موظفي الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، توصية قيمة . وينبغي استقصاء هذا الموضوع في إطار المزيد من المشاورات مع الهيئات والمنظمات ذات الصلة . وقد يكون من المفيد جدا في هذا الصدد ، وضع بيان كامل بالانشطة التدريبية القائمة في ميادين التعاون الدولي وصون السلم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٢٢ - إن الانشطة التي يضطلع بها اليونيتار في جنيف تعتبر عموما أكثر شمولية بالمقارنة بتلك المضطلع بها في نيويورك . إن توصية الخبير الاستشاري بتركيز هذه الانشطة في جنيف وبالابقاء على مكتب فرعي صغير في نيويورك مفيدة ، وبالرغم من أن الاثار المالية وغيرها الناشئة عنها تتطلب بعض التوضيح . وقد وافق أعضاء الاتحاد الاوروبي على أن من الممكن أن يترأس المعهد ، بعد إعادة تشكيله ، مسؤول أقل أقدمية . أما استعراض ما تبقى من الملاك ، فمن الممكن تأجيله إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن دور المعهد في المستقبل .

٢٣ - وتأمل الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي أن تكون عملية إعادة تشكيل المعهد مشجعة بالنسبة للدول الاعضاء على استئناف تقديم التبرعات إلى المعهد أو زيادتها . وأعربت دول الاتحاد عن رغبتها في معرفة الاثار المترتبة في الميزانية على التوصية بتخصيص مبلغ مليوني دولار سنويا للمعهد من الميزانية العادية للامم المتحدة .

٢٤ - أما فيما يتعلق بكيفية حل مشكلة ديون المعهد المستحقة للامم المتحدة ، فإن الاتحاد يعتبر أن الاقتراحات بزيادة عدد طوابق المبنى أو إنشاء مبنى أكبر يتسع لعدد من البعثات الدائمة اقتراحات غير واقعية ومن شأنها أن تزيد في تعقيد الحالة المالية للمعهد . أما اقتراح الامين العام بأن تؤجر الامم المتحدة حيز المكاتب الذي سيصبح متاحا في حال انتقال المعهد إلى جنيف فهو أكثر واقعية . إلا أن الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي تعتقد أنه ينبغي بيع المبنى حالما تتحسن سوق العقارات المحلية بما فيه الكفاية .

٢٥ - وفي الختام ، تدعو الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي الامين العام إلى وضع مجموعة من التدابير التنفيذية لإعادة تشكيل المعهد على أساس توصيات الخبير الاستشاري ، بالتشاور الوثيق مع هيئات الامم المتحدة ذات الصلة وإدارات الامانة العامة وبالتعاون مع مجلس أمناء المعهد . وينبغي ، في غضون ذلك ، اتخاذ تدابير انتقالية مناسبة .

٢٦ - السيد غيريرو (الفلبين) : قال إنه بالرغم من الصعوبات التي واجهها المعهد على مر السنين ، فقد قدم مساهمات قيمة للغاية إلى الامم المتحدة . وقال إن وفده يوافق على ما أوصى به الخبير الاستشاري من التفكير بجدية في مسألة جعل المعهد جزءا من جامعة الامم المتحدة وفي طرق ووسائل تمكينه من سداد دينه المستحق للامم المتحدة . وقال إن وفده يوافق أيضا على أنه ينبغي قصر أنشطة البحث التي يضطلع بها على المجالات التي يتمتع فيها المعهد بميزة على غيره ، أي البرامج والمشاريع المتصلة بالتدريب ، ولا سيما تلك التي لا تحظى بتغطية كافية من جانب شعب البحث في الوكالات المتخصصة ، كما أنه يوافق على ضرورة قصر الانشطة التدريبية لليونيتار على المجالات الاكثر ضرورة ، وقد ورد عدد منها في تقرير الامين العام (A/46/619) . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تدفع الامم المتحدة للمعهد تكاليف الانشطة التدريبية المضطلع بها لمصلحة الامم المتحدة .

٢٧ - وقال إن وفده يؤيد أيضا توصية الخبير الاستشاري بأن يمنح اعتماد محدد من الميزانية العادية للامم المتحدة لليونيتار بعد إعادة تشكيله ، بغية تجنب مواطن الخلل في آليات التبرع الحالية . وفي الختام ، شدد على أنه ينبغي لاي خطط يتم وضعها في المستقبل للمعهد ، مثل نقله إلى مكان آخر ألا تعرض للخطر الحقوق والمزايا الشرعية للموظفين الموجودين .

٢٨ - السيد فان براكل (كندا) : قال إن وفد بلاده يؤيد عديدا من الاقتراحات الواردة في تقرير الخبير الاستشاري المستقل (A/46/482) ، إلا أنه يتخذ موقفا منفتحا ازاء أفضل طريقة للبدء . وأضاف أن معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث يضطلع بنشاط فريد هو توفير التدريب لموظفي الامانة العامة في مجالات مثل أنشطة صيانة السلم وصنع السلم . وأن الدورات الدراسية التوجيهية والاجتماعات الاعلامية التي تنظم للدبلوماسيين لذات شأن أيضا . ونظرا للبحوث الواسعة النطاق المضطلع بها داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها ، والتي ينبغي للامم المتحدة نفسها الاستفادة منها ، لا ينبغي أن يكون البحث نشاطا ذا شأن من الانشطة التي يضطلع بها معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث . ومع ذلك ، ينبغي متابعة البحث المرتبط ببرامج التدريب . وإن الخدمات المتواصلة التي يقدمها أصحاب الزمالات في معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث العاملين في إطار برنامج للعمل راسخ ومتكامل هي بمثابة استثمار له أهميته .

٢٩ - واستطرد قائلا إن التوصية التي تقضي بوضع المعهد تحت رعاية جامعة الامم المتحدة تستحق البحث . ومع ذلك ، فإن تركيز المعهد على التدريب يترك الباب مفتوحا

(السيد فان براكل ، كندا)

لامكانيات أخرى اذا ثبت أن ذلك الاقتراح غير معقول . وأضاف أن وفد بلاده يؤيد أيضا الاقتراح الداعي الى نقل أعمال المركز الإعلامي المعني بالنفط الخام والرمال القيرية المشترك بين معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث وبرنامج الامم المتحدة الانمائي الى ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية .

٣٠ - وفيما خص مسألة كيفية تخفيف صعوبات المعهد المالية ، قال إن وفد بلده يرى أن اقتراح الخبير الاستشاري الداعي الى الاحتفاظ بممتلكات مقر معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث لتلبية احتياجات الامم المتحدة الحاضرة والمقبلة ، هو مسألة الجهة الانسب للبت فيها هي اللجنة الخامسة . وسينظر وفد بلاده في هذه الامكانية ، شريطة أن تحصل الامم المتحدة على حق واضح في ملكية الممتلكات والمبنى بدون أي أعباء عقارية . وهو يود معرفة احتمالات تحقيق عائدات مالية في ايجار المبنى الحالي ، ويعتقد أنه ليس هناك اعتمادات متوفرة لازالة المبنى القائم وتشييد مبنى جديد متعدد الطوابق . وينبغي لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث التصرف في المبنى بدون تأخير ، سواء عن طريق البيع أو نقل الملكية .

٣١ - وأردف قائلا إنه في حين سينهي التصرف في المبنى استنزاف أموال الامم المتحدة ، فهو لن يزود معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث بالدعم المالي الذي يحتاج اليه لمواصلة أنشطته ، أما فيما يتعلق بتوصية الخبير الاستشاري بتحقيق هذا الهدف من خلال تخصيص حوالي مليوني دولار لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، من الميزانية العادية ، قال إن وفد بلاده موافق ، من حيث المبدأ ، على وجوب توفير التمويل اللازم لاحتياجات الامم المتحدة التدريبية من الميزانية العادية . يجب أولا أن تقوم شعبة تخطيط البرامج وميزنتها ، واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة بالنظر في مسائل محددة مثل الاحتياجات من الموظفين ومستوى الدعم المقدم في الميزانية .

٣٢ - وتابع كلمته قائلا إن وفد بلاده موافق على ضرورة ترشيد أنشطة البحث والتدريب على مستوى المنظومة ، وذلك لتحقيق أقصى ما يمكن من النتائج ولضمان أفضل استخدام للاموال المتاحة . إلا أنه شعر بخيبة الامل بسبب تنويه اللجنة الاستشارية بأن الامر يحتاج الى سنة أخرى من المشاورات قبل أن يمكن للجمعية العامة أن تتوصل الى قرار بشأن المسألة . إذ أعربت الجمعية العامة جليا عن رغبتها في التوصل الى قرارات

(السيد فان براكل ، كندا)

بشأن معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث في الدورة الحالية ، واستفسر عما اذا كان يمكن للمنظمة أن تتحمل مزيدا من التأخير في التوصل الى قرارات ، مهما يكن مدى استصواب اجراء مزيد من الدراسات والمشاورات .

٣٣ - وقال إنه من الممكن أيضا توقع أن تقوم وكالات أخرى في منظومة الامم المتحدة ممن تستفيد من خدمات معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث بسداد كلفة تلك الخدمات المتلقاة . وينبغي للايرادات المتولدة بهذه الطريقة ، بالاضافة الى قدر متواضع من الدعم في الميزانية العادية للامم المتحدة ، أن تمكن معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث من مواصلة توفير خدمة قيّمة تستجيب للاحتياجات الحقيقية للمنظمة . ولا يبدو أن تجديد الحض على تقديم تبرعات للصندوق العام سيؤدي الى توفير التمويل اللازم ، نظرا للقيود المتعلقة بالميزانية التي يواجهها ، كثير من البلدان المانحة المحتملة ، بما فيها بلاده .

٣٤ - السيد باراك (رومانيا) : أثنى على معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث لما حققه من انجازات قيّمة في ميدان التدريب وذكر أنه يتفق مع الخبير الاستشاري المستقل في وجوب توسيع نطاق أنشطة المعهد ومهامه في ميدان التدريب في إطار جديد يكون أكثر ملاءمة لمسؤوليات الامم المتحدة واحتياجات الدول الاعضاء . وتابع قائلا إن وفد بلاده يوافق أيضا على وجوب اعطاء الاولوية للتدريب في مجال التعاون الدولي والدبلوماسية المتعددة الجوانب ، بالاضافة الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فبلدان أوروبا الشرقية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ، والبلدان النامية ، في حاجة الى تدريب المسؤولين والموظفين المضطلعين بالمفاوضات المتعددة الاطراف وبالتعاون الدولي . ووفقا لذلك ، ينبغي للمعهد أن ييسر الاتصالات بين مؤسسات التدريب في هذه البلدان وفي البلدان المتقدمة النمو ، وأن يشجع تبادل المعلمين ودعوة أساتذة زائرين ، وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل في المجالات محل الاهتمام لدى مختلف البلدان ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث في مركز مناسب يمكنه من الاضطلاع بهذه الانشطة نظرا لغنى خبرته ، ولروابطه الوطيدة مع المعاهد ومنظمات البحوث في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء ، ولمركزه الخاص داخل منظومة الامم المتحدة .

(السيد باراك ، رومانيا)

٣٥ - وأضاف ان معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث يمكن أن ينظر أيضا في التركيز على تدريب مديرين جدد ورفع مستوى مهارات المديرين الحاليين الادارية . وبهذا الصدد ، أعرب عن تقدير وفد بلاده لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث لمبادرته في تنظيم حلقة دراسية بالتعاون مع مجلس اطلنطا للتعاون الدولي تُعقد في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩١ عن التعاون الاقتصادي الدولي لبلدان أوروبا الشرقية .

٣٦ - وأعرب عن موافقة وفد بلاده أيضا على توسيع أنشطة معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث في مجال التدريب لكي تشمل عمليات صيانة السلم ، وقال إنه يرى وجوب تنفيذ المشروع الرائد لتدريب موظفين لبعثات صيانة السلم . وأنه سيدعم كذلك مقترح توسيع نطاق الانشطة التدريبية لتشمل توفير الموارد البشرية والمادية وتنميتها لضمان انتظام الانتخابات في البلدان التي تحاول جاهدة العودة الى التعددية والديمقراطية . وأضاف أنه ينبغي مواصلة التدريب في مجال ادارة الموارد البيئية والطبيعية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومختلف المنظمات غير الحكومية . كما أعرب عن امتنان وفد بلاده لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ومعهد البنك الدولي للتنمية للدورات الدراسية الكبيرة الفائدة التي نظماها لاعضاء البعثات الدائمة في نيويورك .

٣٧ - وختاما ، أشار الى أنه تم تنظيم حلقتين دراسيتين في بلاده تحت الرعاية المشتركة لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، لمساعدة المديرين المشتركين في عملية الاصلاح الاقتصادي والى أنه يعتزم تنظيم حلقتين دراستين اضافيتين . وقال إن بلاده تتطلع الى تنظيم مزيد من الحلقات الدراسية التدريبية يرعاها معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث بعد اعادة تشكيله .

٣٨ - السيد غامباري (نيجيريا) : أعاد تاكيد ثقة بلاده التي لا تتزعزع بمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث وأنشطته ، وحث الدول الاعضاء على زيادة دعمها للمعهد في ذاته وللمشاريع التي اضطلع بها . وأعلن أن بلاده أنشأت صندوقا استئمانيا قيمته مليون دولار لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، دُفعت الفائدة المستحقة منه كتبرع للصندوق العام للمعهد . وقال إنه في عام ١٩٩١ تبرعت بلاده لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث بمبلغ ٠٠٠ ٧٥ دولار .

(السيد غامباري ، نيجيريا)

٣٩ - واسترسل قائلا إن معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث هو فيما يبدو على عتبة مرحلة جديدة من حياته . وإن أبرز ما في التقرير الذي قدمه الخبير الاستشاري المستقل برأي وفد بلاده ، هو استنتاجاته التي مؤداها أن ولاية معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ما زالت صالحة وهامة ؛ وأنه لا ينبغي اغلاق المعهد ؛ وبأنه ما دامت ولايته صالحة ، ينبغي لانشطته التدريبية أن تتواصل وأن تتوسع ؛ وأن يعاد توجيه أعماله البحثية نحو التدريب . كما ينبغي أن تركز أنشطة المعهد التدريبية على التعاون الدولي والدبلوماسية المتعددة الاطراف ، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى تدريب موظفي الامم المتحدة والوكالات المختصة أثناء الخدمة ، وعلى تدريب مواطنين من البلدان النامية المهتمة على مباشرة المهن الدولية ، وعلى التدريب على عمليات صيانة السلم .

٤٠ - وتابع بيانه قائلا إنه على ضوء استنتاج الامين العام الذي مفاده أن الحالة الراهنة لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث أصبحت غير مقبولة ، وأن هناك حاجة عاجلة الى اتخاذ خطوات حاسمة ، تقترح نيجيريا مسارين للعمل . أولا ، يمكن للمعهد الاستمرار كمعهد مستقل للتدريب والبحث ، تموله الجمعية العامة بمبلغ في حدود مليوني دولار ، بينما يجري مزيد من الدراسات عن سبل تسوية ديون المعهد ، وعن موقع مقره في المستقبل ، وصلته بجامعة الامم المتحدة . ثانيا ، يمكن أن تموّل الجمعية العامة ميزانية الصندوق العام للمعهد بمبلغ في حدود مليوني دولار . بينما تبقى على مقره في نيويورك وتقرر اجراء الدراسات الاضافية التي تراها ملائمة للشواغل التي عبرت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

٤١ - واستطرد قائلا إن أي قرار بشأن مصير معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ينبغي اتخاذه في إطار استعراض شامل لاختصاصات وبرامج وميزانية وتمويل جميع معاهد البحث والتدريب المشيلة الاهداف ، مثل معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ومعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومعهد الامم المتحدة الاقاليمي لبحوث الجريمة والقضاء .

٤٣ - واختتم بيانه قائلا إن نيجيريا ، على ضوء نتائج تقريري اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والخبير الاستشاري المستقل الرفيع المستوى ، تحث اللجنة على أن تطلب الى الامين العام أن يقدم تقريرا ، على النحو الملائم ، الى الجمعية

(السيد غامباري ، نيجيريا)

العامة في دورتها السابعة والاربعين . وهي ترى أنه لا شيء يمكن أن يخدم قضية معهد معاد تشكيله مثل النظر المتوازن في جميع المسائل . وأن نيجيريا ، ايمانا منها بالحاجة الى وضع استراتيجيات تطلعية طويلة الاجل لحل مشاكل المعهد المالية ، تأمل في الاشتراك في جميع الجهود المتضافرة لتنشيط معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث على نحو ما أوصى به الخبير الاستشاري المستقل .

٤٣ - السيد كرافيتز (السلفادور) قال إنه ينبغي لاي تقييم لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث أن يتم في سياق تحليل وتقييم لكيانات البحث والتدريب المماثلة ، مثل معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ومعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة . وأضاف أن السلفادور لا ترى أنه ستتحقق أي فائدة في دمج هذه المعاهد المستقلة .

٤٤ - وعبر عن موافقة وفد بلاده على أن هناك حاجة الى اتخاذ اجراءات عاجلة لضمان استمرار أنشطة معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، وقال إن رأي الخبير الاستشاري المستقل الذي مفاده أن ما ينبغي فعله هو توسيع أنشطة المعهد التدريبية هو رأي كان مشجعا لوفد بلاده . إن ما يقلقه في هذا السياق هو الاقتراح الداعي الى نقل المعهد الى جنيف ، لان مثل هذا النقل سيضر بمنطقة امريكا اللاتينية ويمكن أن يسبب تغييرا في وجهة أنشطة المعهد التدريبية .

٤٥ - وأردف قائلا إن البحث هو عنصر أساسي من أعمال المعهد ، وإن السلفادور ترى أنه ينبغي اعادة توجيه أنشطته في مجال البحث كعمل تدريبي . وأن توسيع أنشطته التدريبية لتشمل عمليات صيانة السلم سيكون مفيدا على نحو خاص نظرا للحاجة الى زيادة مشاركة الدول الاعضاء في تلك العمليات . ولذلك ترحب السلفادور باقتراح الخبير الاستشاري المستقل بأنه يمكن للمعهد التعاون مع أكاديمية السلم في الاضطلاع بمشروع تجريبي للتدريب على عمليات صيانة السلم . ونظرا لاهمية مثل هذا التدريب ، ولتوصية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم في تقريرها (A/46/254) ، بشأن الحاجة الى انشاء مركز تنسيق لجميع الانشطة التدريبية في مجال صيانة السلم ، تعتقد السلفادور ان معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث هو الخيار البين . ولذلك ترحب السلفادور بالمبادرة التي قام بها المعهد المتمثلة في بدء تنفيذ برنامج للتدريب على عمليات صيانة السلم ، تعود مكوناته المختلفة بفائدة كبيرة على موظفي الامانة

(السيد كرافيتز ، السلفادور)

العامة وعلى الافراد من الدول الاعضاء ، الذي يشاركون بالفعل في عمليات صيانة السلم أو يأملون في الاشتراك فيها . وأعرب عن أمله في أن تقوم اللجنة بتأييد هذه المبادرة ، وقدم تأكيدات بدعم السلفادور لأي تدابير تتخذ لضمان بقاء معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ونجاحه .

٤٦ - السيد بهاديان (البرازيل) : قال إن التدريب والبحث ينبغي أن يستمر قيامهما بدور هام داخل الامم المتحدة . وأشار الى العاملين الرئيسيين المحددين في القرار ٣١٩/٤٥ ، اللذين استرشدت بهما المناقشة بشأن مستقبل معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) ، وهما استمرار أهمية وظائفه ، ولا سيما في ميدان التدريب ، والحاجة الى قيام الحكومات بتقديم المزيد من المساهمات الى المعهد ، وقال إن البرازيل توافق على استنتاجات الخبير الاستشاري المستقل بشأن الاسباب التي تُعزى اليها الصعوبات المالية المستمرة باليونيتار . وقال إن البرازيل علمت مع بالغ القلق الاخفاق في تنفيذ تدابير عام ١٩٨٤ التي أوصى بها المدير التنفيذي والتي تتناول التمويل الطويل الأجل .

٤٧ - وأضاف قائلا إن الأزمة المالية الحالية لا ينبغي أن تُفضي الى الغاء المعهد أو تهميشه . بل ينبغي ، بدلا من ذلك ، ايجاد وسيلة لتمويل المعهد على نحو يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر ، لتمكينه من تلبية الاحتياجات التي تحددها الدول الاعضاء . ولا ينبغي للشكوك التي يبديها عدد قليل من الوفود أن توجه عملية استكشاف طرائق لزيادة فعالية اليونيتار ، بل ينبغي لهذه العملية أن تستند الى افتراض أن أنشطة التدريب التي يضطلع بها المعهد هي أنشطة أساسية سواء فيما يتعلق بأداء المنظمة أو بنمو البلدان النامية . وقال إن البرازيل ترى أيضا أن المعهد يمكن أن يقوم بدور مفيد في ميدان البحث .

٤٨ - ومضى يقول إن وفده لا يرى أن ادخال تعديل على ولاية المعهد أو ادماجه في مرافق البحث والتدريب الاخرى التابعة للامم المتحدة سيكونا كافيين للتغلب على المشاكل القائمة أو لتجديد التزام مانحيه الرئيسيين . كما أن البرازيل لديها تحفظات شديدة بشأن نقل الانشطة التدريبية للمعهد الى جنيف . وهي تؤيد بقاء مقر اليونيتار في نيويورك ، ولا سيما بالنظر الى الصلة الوثيقة بين أنشطته والقضايا التي يتم تناولها في مقر الامم المتحدة .

(السيد بهاديان ، البرازيل)

٤٩ - واستطرد قائلا إنه في حين ترى البرازيل أن اليونيتار يقوم بوظيفة هامة في مجال تدريب الموظفين على عمليات صيانة السلم ومن ثم تؤيد اللجوء اليه لتعزيز قدرات موظفي الامم المتحدة وموظفي البلدان النامية في مجال صيانة السلم ، فإنها لا تؤيد المفهوم الموسع لصيانة السلم المشار اليه في الفقرة ٦٥ من تقرير الخبير الاستشاري المستقل وترى أن هذه الاعتبارات لا تندرج في اطار ولاية الخبير الاستشاري .

٥٠ - وقال إن البرازيل ترى أيضا أن اليونيتار ينبغي أن يتصدى لقضايا البيئة والطاقة ، وبذلك يقدم مساعدة قيمة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ . وتتطلب حماية البيئة وتعزيز التنمية القابلة للادامة تغييرا ثقافيا لا يمكن تحقيقه إلّا عن طريق التثقيف ولذلك فإن هذا المجال هو الذي يمكن لليونيتار أن يقوم فيه بدور حاسم .

٥١ - وختم حديثه قائلا إن وفده يوافق على أن الجهود المبذولة لإعادة تشكيل هيكل اليونيتار ستكون عديمة الجدوى دون مصادر تمويل منتظمة وكافية . وينبغي أن تتوفر لليونيتار أموال تتناسب مع ولايته ولا ينبغي أن يكون عرضة للتغيرات غير المتوقعة التي يتسم بها نظام التبرعات . ومن ثم ينبغي استكشاف طرائق للتمويل تكفل استمرار اليونيتار في أداء مهامه من أجل منظومة الامم المتحدة والمساعدة في تنمية البلدان النامية .

٥٢ - السيد أشاريا (نيبال) : قال إن الاسهامات التي قدمها اليونيتار على مرّ ٢٦ عاما التي انقضت منذ إنشائه جليلة القيمة ولذلك فإن من دواعي الاسف أن التوصيات التي قدمها المدير التنفيذي في عام ١٩٨٤ لحل الازمة المالية للمعهد لم تنفذ على الاطلاق . ولذلك فإن نيبال تتفق في الرأي مع الاستنتاجات التي توصل اليها الخبير الاستشاري المستقل ومفادها أن اليونيتار ينبغي أن يكون تركيزه على التدريب أكبر منه على البحث . وهناك دور أكبر يتعين على اليونيتار أن يقوم به في اطار النظام الدولي الجديد ، وذلك عن طريق تدريب الدبلوماسيين ، والتدريب في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتدريب على عمليات صيانة السلم . ويمكن لليونيتار أن يضع برنامجا من أجل تدريب محامي الشركات ، ولا سيما من البلدان النامية وبلدان أوروبا الشرقية .

(السيد أشاريا ، نيبال)

٥٣ - وذكر أن اليونيتار يمكن أن يصبح مركز تنسيق لتعزيز الالمام بصيانة السلم فيما بين موظفي الامم المتحدة والعاملين بالبعثات الدائمة . وقد قامت الامم المتحدة ، منذ إنشائها بـ ١٣ عملية من عمليات صيانة السلم ، حظيت كلها بتأييد نيبال ، ولذلك فإن وفده يرى الترخيص لليونيتار بالتركيز على عمليات صيانة السلم على الصعيدين المركزي والاقليمي على السواء .

٥٤ - وأضاف قائلا إن نيبال ترى أن مقر اليونيتار يمكن نقله الى جنيف ، أو في واقع الامر ، الى أي مكان آخر في آسيا أو افريقيا أو أمريكا اللاتينية .

٥٥ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن وفده يؤيد توصيات الخبير الاستشاري المستقل بشأن وضع اليونيتار تحت رعاية جامعة الامم المتحدة بعد إعادة تنظيمه ، فإن الطابع المحدد لهذه الصلة ينبغي أن يدرس بعناية .

٥٦ - وقال إن نيبال ترى ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة ، لحل المشاكل المالية الراهنة لليونيتار وذلك في أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة لعام ١٩٩١ ، التي ينبغي أن تطلب الى المانحين الدوليين المساهمة بنحو مليوني دولار سنويا للصندوق العام لليونيتار ، حسبما أوصى به الامين العام .

٥٧ - السيد بوم (الكاميرون) : قال إن اليونيتار قد أُنشئ في عام ١٩٦٥ تسليما بالاهمية الاساسية للتدريب والبحث بالنسبة للمنظمة . وعلى الرغم من المصاعب المالية الراهنة التي يمر بها ، فإن سجل المعهد ايجابي بوجه عام ، ويقوم المتخصصون الذين تلقوا تدريبهم فيه وعددهم ١ ٣٠٠ متخصص من البلدان النامية وغيرها من البلدان ، بالمساعدة في تعزيز التفاهم المتبادل بين الدول كما أنهم يقدمون المساعدة للامم المتحدة في أداء مهامها الاساسية . وأشار الى التحفظات التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بتقرير الخبير الاستشاري المستقل ، وقال إن الكاميرون ترى أنه ينبغي ألا تعرقل أنشطة اليونيتار وأن الامر يستدعي اتخاذ تدابير عاجلة لتصحيح وضع ميزانيته . وأعرب عن تأييد وفد بلده للاقتراح الداعي بتخصيص مليوني دولار لليونيتار عن طريق اعتماد مستقل في الميزانية .

(السيد بوم ، الكاميرون)

٥٨ - وذكر أن الكاميرون قد أنشأت معهدا خاصا بها للعلاقات الدولية ، وهو معهد الكاميرون للعلاقات الدولية ، ويعمل في الامم المتحدة حاليا عدد من طلابه أو المتدربين فيه السابقين ، سواء بوصفهم موظفين في المنظمة أو في البعثات الدائمة الافريقية المختلفة . ولذلك فإن الكاميرون تؤمن ايمانا راسخا بضرورة قيام اليونيتار بمواصلة عمله القيّم في مجال التدريب وتأمل في إقامة تعاون وثيق بين اليونيتار ومعهد الكاميرون للعلاقات الدولية .

٥٩ - السيد هيرلي (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن وفده وإن كان يوافق على أن اليونيتار يؤدي بعض الوظائف المفيدة ، لا يعتقد أن كثيرا من وظائفه الاساسية يستحق مواصلة دعم المعهد من الموارد العامة . وقال إن الولايات المتحدة ترى أنه لا ينبغي السحب من الميزانية العامة من أجل البرامج ، من قبيل اليونيتار ، التي لم تتمكن من اجتذاب تبرعات من الدول الاعضاء . وذكر أنها تحث على بيع مبنى مقر اليونيتار على أن يقوم المعهد في الوقت نفسه بسداد دينه المستحق للامم المتحدة والذي يقدر بمبلغ ١٠ ملايين دولار . وقال إنه ينبغي إعادة تشكيل اليونيتار في حدود المتاح له من الموارد الخارجة عن الميزانية ، واذا تعذر ذلك فلابد من الغائه . وعلى الرغم من تحفظات الولايات المتحدة ازاء اليونيتار فإنها تعلّق أهمية كبرى على مسألة التدريب وتؤيد توصية اللجنة الاستشارية فيما يتعلق باجراء استعراض للتدريب داخل منظومة الامم المتحدة . وحسبما أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في الفقرة ١٩ من تقريرها (A/46/624) ، ينبغي أن يطلب الى الامين العام تقديم المعلومات الاضافية اللازمة لتحديد الطريقة المثلى لتلبية احتياجات منظومة الامم المتحدة من التدريب . وعلاوة على ذلك ينبغي أن يطلب الى اللجنة الخامسة ، نظرا للاعتبارات الخطيرة المتعلقة بالميزانية ، أن تدرس ما ينطوي عليه الامر من مسائل مالية ، كيما يتسنى للجنة الثانية أن تأخذ آرائها في الحسبان عندما تجري مداولاتها .

٦٠ - السيد ميناغاوا (اليابان) : قال إن بلده كانت على الدوام من المانحين الرئيسيين لليونيتار ، الذي استجاب بشكل سليم لاحتياجات البلدان النامية ، ولا سيما في مجال التدريب .

(السيد ميناغاوا ، اليابان)

٦١ - وذكر أن وفده يؤيد الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقريرها . ويعلّق وفده أهمية كبيرة على اختيار بلد مضيف لمقر اليونيتار يمكن أن يهيئ ظروفا مواتية . وهو يرى أن الميزانية العادية لا ينبغي أن تستخدم لتمويل الانشطة التنفيذية من قبيل التدريب والبحث ومن ثم لا يتفق في الرأي مع اقتراح الخبير الاستشاري المستقل بتخصيص مليوني دولار سنويا لليونيتار في اطار الميزانية العادية ، بل ينبغي ، عوضا عن ذلك ، نقل الموارد التي تستخدمها حاليا معاهد البحث والتدريب الاخرى التابعة للامم المتحدة . واضافة الى ذلك ، فإن قضية الدين المتراكم على المعهد للامم المتحدة ، والذي يقدر حاليا بما يزيد على ١٠ ملايين دولار ، ينبغي معالجتها بانصاف وايجاد حل لها .

٦٢ - وختم حديثه قائلا إن وفده يوافق على الرأي الذي أعرب عنه الامين العام في تقريره (A/46/619 ، الفقرة ٣٧) ومفاده أنه أصبح من المتعذر استمرار المعهد بحالته الراهنة وأنه يجب اتخاذ خطوات حاسمة على الفور ، وهو على ثقة من أن اللجنة بحكمتها الجماعية ، سيمكنها التوصل الى القرارات اللازمة .

٦٣ - السيد شوبريكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) فقد مركزه الفريد بظهور مجموعة كاملة من هيئات الامم المتحدة مكرسة للبحث . وقد توقفت أعماله البحثية ، كما أن تحوله الى الاكتفاء بالمشاريع العلمية ذات التمويل الخاص يكفل بقاءه ولكن على حساب الطابع العالمي لعمله ، المنصوص عليه في ولايته .

٦٤ - وأضاف قائلا انه على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مالية المعهد ، فقد تفاقم الوضع عاما بعد عام وتدنت ثقة المانحين . وبينما يدرك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المصاعب التي تمر بها ادارة المعهد ، فإنه يأسف لعدم اقتناص الفرص التي أتيحت لتصحيح هذا الوضع في الوقت المناسب . ومن الضروري الآن ايجاد مصادر جديدة للتمويل ولهذا السبب فإن وفده يؤيد الاقتراح الداعي الى تأجير مباني اليونيتار إلى الامانة العامة للامم المتحدة ، وذلك من شأنه أن يخفض دين المعهد المستحق للمنظمة .

(السيد شوبريكوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٦٥ - واسترسل قائلا إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لا يسعه الموافقة على ما اقترحه الخبير الاستشاري المستقل من تأمين مركز الصندوق العام لليونيتار عن طريق إدراج اعتماد سنوي قدره مليونين دولار في الميزانية العادية للأمم المتحدة . واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كان من رأيه الدوام أن الصندوق العام ينبغي أن يمول على وجه الحصر من مصادر طوعية .

٦٦ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من المشاكل وأوجه القصور التي تكتنف أعمال المعهد ، فقد أدى مجموعة من الخدمات القيمة على مر السنين ، وقد تلقى أكثر من ٨٠ متخصصا من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التدريب عن طريق اليونيتار . وذكر أنه بالنظر الى أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به اليونيتار في مجال تدريب موظفي الخدمة المدنية الدولية فهو يقترح تأمين تمويل المعهد عن طريق تقديم برامج تدريبية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة مقابل تخصيص ١ في المائة من ميزانياتها لهذا الغرض .

٦٧ - وأردف يقول إنه بالنظر إلى الحاجة الى إيجاد ترابط أشد بين هيئات البحث التابعة للأمم المتحدة ، فإن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يؤيد التحليل الشامل المقترح لاختصاصاتها وبرامجها وميزانياتها واحتمال ادماج بعضها معا ، دون المساس باستمرارية أعمالها القيمة . وفي هذا الصدد ، يرى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه ينبغي النظر بتمعن فيما اقترح من إدماج اليونيتار في جامعة الأمم المتحدة وما يتبع ذلك من خفض رتبة وظيفة مديره الى الرتبة مد - ٢ .

٦٨ - السيدة جانجوا (باكستان) : قالت إن وفدها متفق مع الرأي القائل بأنه من الضروري ، عند إعادة تشكيل اليونيتار ، زيادة فعاليته والإبقاء على الوظائف التي تفي باحتياجات الدول الأعضاء ، ولاسيما البلدان النامية . والمعهد ، وما يعقده من حلقات دراسية تدريبية مختلفة ، يشكل أهمية بالغة لتلك البلدان ، بما فيها بلدها . واختتمت كلمتها قائلة إنها على ثقة من أن وفود الكثير من البلدان النامية الأخرى تشاركها هذه الآراء .

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/C.2/46/L.10 و A/C.2/46/L.11)

مشروع قرار بشأن الرقم المستهدف للتبرعات المعلنة لبرنامج الاغذية العالمي للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ (A/C.2/46/L.10)

٦٩ - السيد باراك (رومانيا) : تكلم بصفته نائب رئيس اللجنة ، وقال إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قراره ٧٨/١٩٩١ قد أوصى الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/46/L.10 . وقد أسفرت المشاورات غير الرسمية عن توافق آراء بشأن مشروع القرار بصيغته الحالية ، وذكر أنه يوصي باعتماده دون تصويت .

٧٠ - أعتمد مشروع القرار A/C.2/46/L.10 .

مشروع قرار بشأن تنقيح اللائحة العامة لبرنامج الاغذية العالمي وتوسيع لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الاغذية العالمي (A/C.2/46/L.11)

٧١ - السيد باراك (رومانيا) : تكلم بصفته نائب رئيس اللجنة ، وقال إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قراره ٧٧/١٩٩١ قد أوصى الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/46/L.11 . وقال إنه نظرا للتوصل إلى توافق آراء بشأن مشروع القرار في أثناء المشاورات غير الرسمية ، فهو يوصي باعتماده دون تصويت .

٧٢ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/46/L.11 .

البند ٧٧ من جدول الاعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/C.2/46/L.16)

مشروع قرار بشأن برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية (A/C.2/46/L.16)

٧٣ - السيد باراك (رومانيا) : تكلم بصفته نائب رئيس اللجنة ، فقال إن المشاورات غير الرسمية قد أسفرت عن توافق آراء بشأن مشروع القرار A/C.2/46/L.16 . وقال إنه يوصي بأن تعتمده اللجنة دون تصويت .

٧٤ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/46/L.16 .

البند ٧٧ من جدول الاعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ج) العقد العالمي للتنمية الثقافية (تابع) (A/C.2/46/L/50 و A/C.2/46/L.51)

مشروع قرار بشأن العقد العالمي للتنمية الثقافية (A/C.2/46/L.50)

٧٥ - السيد نادجي (غانا) : عرض مشروع القرار A/C.2/46/L.50 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، وقال إن الاتجاه الرئيسي للنص هو اعطاء قوة دافعة لتنفيذ خطة عمل العقد العالمي للتنمية الثقافية عن طريق دعوة الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، وكذلك أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة الى المساهمة بشكل فعلي في استعراض منتصف المدة . وحث اللجنة على اعتماده بتوافق الآراء .

مشروع قرار بشأن اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية (A/C.2/46/L.51)

٧٦ - السيد فايرتوفت (النرويج) : عرض مشروع القرار A/C.2/46/L.51 ، وقال إن موزامبيق انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار . وأضاف قائلا إن النص يُرسي الاساس الاجرائي لإنشاء اللجنة العالمية ويوجد الصلة اللازمة بين منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والجمعية العامة . ومن وجهة النظر الحيوية المتمثلة في التمويل ، أبدى عديد من الوفود بالفعل استعداده لتأييد مشروع القرار ، الذي تشارك في تقديمه بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية على حد سواء .

البند ٨٣ من جدول الاعمال : الانشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/C.2/46/L.47)

مشروع قرار بشأن الاحتفال بيوم الاغذية العالمي (A/C.2/46/L.47)

٧٧ - السيد نادجي (غانا) : عرض مشروع القرار A/C.2/46/L.47 ، وقال إن جامايكا والرأس الاخضر وليبريا والنيجر قد انسحبت من بين مقدمي مشروع القرار ، بينما انضمت إليهم اندونيسيا ، أوغندا ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، زامبيا ، سانت كيتس ونيفيس ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، غامبيا ، قبرص ، كوستاريكا ، ملاوي ، ميانمار ، نيبال ، اليمن . وأعرب عن أمله في أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء .

البند ٨٤ من جدول الاعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث (تابع)

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع) (A/C.2/46/L.45)

مشروع قرار بشأن تقديم المساعدة الطارئة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال (A/C.2/46/L.45)

٧٨ - السيد رمضان (مصر) : عرض مشروع القرار A/C.2/46/L.45 ، وقال إن الإمارات العربية المتحدة وسوريناام وكوستاريكا ونيكاراغوا قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار . وذكر أنه يعرب في ضوء الحاجة الماسة للمساعدة الاضافية ، عن أمله في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء .

البند ٨٥ من جدول الاعمال : تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا (تابع) (A/C.2/46/L.49)

مشروع قرار بشأن تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي لأنغولا (A/C.2/46/L.49)

٧٩ - السيد موتا ساردينبيرغ (البرازيل) : عرض مشروع القرار A/C.2/46/L.49 ، وقال إن إيطاليا وبنما وتشيكوسلوفاكيا والجماهيرية العربية الليبية والرأس الاخضر وكوستاريكا والمملكة المتحدة ونيكاراغوا قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار . وأكد على أهمية مواصلة دعم الجهود التي يبذلها شعب أنغولا وحكومته . وأنغولا بلد ذو امكانات هائلة للتنمية ، وإنعاشها اقتصاديا سوف يفيد البلدان الاخرى في المنطقة عن طريق توفير المزيد من الفرص في مجال التجارة والتعاون . وأعرب عن أمل مقدمي مشروع القرار في أن يحظى مشروع القرار بتأييد اللجنة بالإجماع .

البند ٩١ من جدول الاعمال : تقديم المساعدة الطارئة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في ليبريا (تابع) (A/C.2/46/L.43)

مشروع قرار بشأن تقديم المساعدة لتحقيق الانتعاش في ليبريا وتعميرها (A/C.2/46/L.43)

٨٠ - السيد مامفومبي (غابون) : عرض مشروع القرار A/C.2/46/L.43 نيابة عن المجموعة الافريقية ، وقال إن بربادوس وبلجيكا والمكسيك والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار . وأضاف قائلا إن النص قيد النظر يشكل متابعة للقرار ٢٣٢/٤٥ ، "تقديم المساعدة الطارئة إلى ليبريا" . وقد أدخل عليه تغييران طفيفان كما يلي : في الفقرة السادسة من الديباجة استعيض عن لفظة "تسريح" بعبارة "تجميع ... في معسكرات ونزع أسلحتهم" ، وفي الفقرة الخامسة (ب) استعيض عن كلمة "حكومة" بكلمة "سلطات" . وذكر أنه يأمل في أن يعتمد النص الحالي بتوافق الآراء مثلما حدث بالنسبة لقرار العام السابق .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠